المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

الخطة الاستراتيجية
2025 - 2027

رئيس مجلس الإدارة
يحيى شنار

المدير العام
لؤي حواش

الخطة الإستراتيجية
2025 _ 2027

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

القسم الأول

نظرة عامة حول المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

- مقدمة عامة
- الرؤية والرسالة
- المهام والصلاحيات
- الهيكل التنظيمي
- شبكة الامان المالي

مقدمة عامة

تعد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أحد الأركان الرئيسية لشبكة الأمان المالي الفلسطيني لما تقوم به من دور هام في تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي، وذلك من خلال تقديم ضمان للمودعين على أموالهم المودعة لدى البنوك الأعضاء في نظام ضمان الودائع في فلسطين وتعويضهم في حال تعثر أحد هذه البنوك .

تسعى المؤسسة إلى توجيه أدائها في الاتجاه الصحيح خلال فترة الخطة المقبلة من خلال تحديد الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة لطبيعة عملها واستغلال الموارد والكفاءات المتاحة للمؤسسة لتمكينها من تحقيق أهدافها، مع مراعاة البيئة الخارجية التي تعمل بها، كما وتوفر الخطة إطارًا سيمكن المؤسسة من مراقبة وتقييم أدائها .

الرؤية والرسالة

الـرؤيـة

مؤسسة رائدة في مجال ضمان الودائع تعزز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي الفلسطيني وتساهم في استقراره .

الـرسا لـة

توفير الحماية لأموال المودعين في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق سقف التعويض المحدد، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع وتأدية دورها ضمن شبكة الأمان المالي الفلسطيني بفاعلية .

المهام والصلاحيات

تمتلك المؤسسة صلاحية تعويض المودعين عن قيمة ودائعهم المؤمنة لدى البنوك الأعضاء بالإضافة إلى صلاحية تصفية البنك في حال صدر قرار بتصفيته من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وبذلك تكون المؤسسة وفق هذه المهام تمتلك صلاحية الدفع الإضافي - أي ما يعرف بـ Pay Box Plus

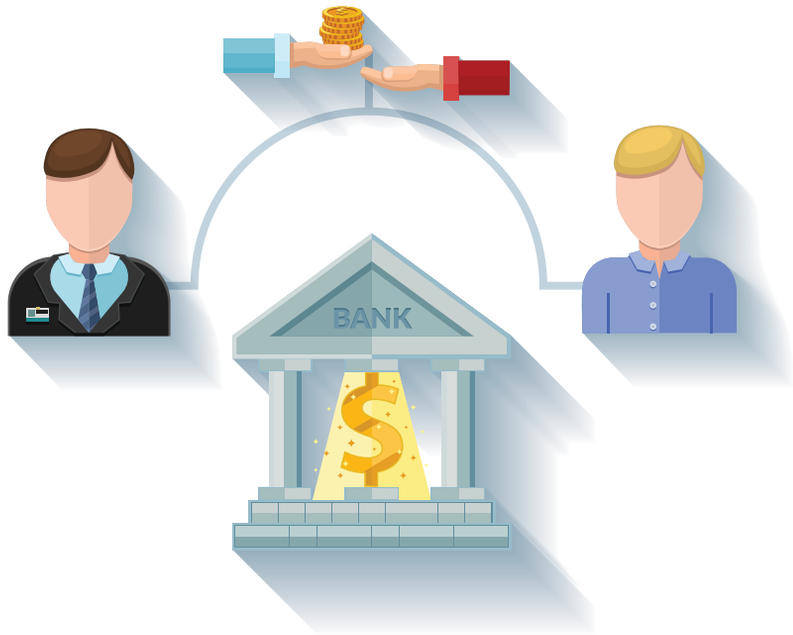

شبكة الأمان المالي

تتكون شبكة الأمان المالي لدى أي دولة من البنك المركزي الذي يقوم بمهمة الملاذ أو المقرض الأخير ومؤسسة حكومية كوزارة المالية - التي يتعاظم دورها في حال اللجوء لخزينة الدولة لمواجهة الأزمات - ونظام ضمان الودائع والذي يهدف إلى الحفاظ على أموال المودعين، وتتفاوت حجم ومكونات شبكة الأمان المالي من دولة الى أخرى .

في فلسطين، تتكون شبكة الأمان المالي من: سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وتلجأ المؤسسة بالدرجة الأولى لسلطة النقد في حال مواجهة أي أزمات مستقبلية ومن ثم سيكون الاعتماد على وزارة المالية حسب الإمكانيات المتاحة لديهم

القسم الثاني

أداء وإنجازات المؤسسة

- تحليل آداء المؤسسة خلال الفترة 2020_2022 وإنجازات الفترة 2023_2024
- المؤشرات المالية للمؤسسة

تقييم المؤسسة خلال الفترة 2020_2022

الهدف الإستراتيجي	الإنجاز / التقييم
خلال فترة الخطة 2020-2022 قامت المؤسسة باستحداث تعديلات رقم (15) من العام 2021 على قانون المؤسسة، والذي منح المؤسسة صلاحية تمويل التدابير الإصلاحية المقرة من قبل سلطة النقد - باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح - من مواردها الذاتية	
الإستجابة لجائحة كوفيد-19	* قامت المؤسسة بتخفيض نسبة رسوم الاشتراك الثابتة خلال العام 2020 إذ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك 0.1% من متوسط الودائع المشمولة بالضمان بدلا من 0.2% إبتداءً من 2020/10/01 * قامت المؤسسة بتشكيل فريق لإعداد خطة لاستمرارية العمل في ظل أزمة جائحة كوفيد-19 * شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة وذلك عبر تقنية الزووم أهمها المؤتمر السنوي الدولي للهيئة الدولية لضامني الودائع، وعدة ورشات عمل ولقاءات خاصة بالهيئة، حيث تأتي هذه المشاركات تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم
تفعيل عمل وحدة المخاطر المؤسسية	تم تأسيس وحدة المخاطر المؤسسة خلال هذه الفترة، إذ تم إعداد واعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر المؤسسية ونموذج خطوط الدفاع الثلاثة، بالإضافة إلى اعتماد المبادئ والمعايير التي تتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة في اعتماد الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية
إعداد خطة الطوارئ	لم يتم خلال الفترة 2020-2022 العمل على إعداد خطة الطوارئ الخاصة بالمؤسسة
توعية الجمهور بأهداف المؤسسة	نفذّت المؤسسة مسح ميداني لقياس معدل وعي الجمهور بطبيعة عمل المؤسسة، اذ بلغ معدل الوعي 41% خلال العام 2022
تطبيق نظام احتساب القسط المبني على المخاطر	أعدت المؤسسة مسودة أولية لتطبيق نظام احتساب القسط المبني على المخاطر وتقديم مقترح لأهم المؤشرات التي سيتم الاعتماد عليها عند تقييم حالة البنك، بالإضافة إلى تنفيذ اختبار محاكاة لبنك واحد خلال الفترة 2020-2022، وإعداد تقرير حول أهم المخرجات والنتائج

تقييم المؤسسة خلال الفترة 2020_2022

الهدف الإستراتيجي	الإنجاز / التقييم
اعداد دليل التصفية	تم استلام نسخة أولية من دليل التصفية من الجهة الاستشارية
اعداد دليل تعويض المودعين	أعدت المؤسسة بالتعاون مع الجهة الاستشارية نسخة أولية لدليل إجراءات خاص بعملية التعويض
تأهيل الكادر البشري	نفذّت المؤسسة خلال هذه الفترة عدد من الدورات والتدريبات للموظفين، بالإضافة إلى إعداد مقترح لنموذج استبيان الرضا الوظيفي والعمل المستمر على تحسين البيئة الداخلية، وتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لدى الموظفين
ضمان توفير التمويل الملائم عند الحاجة له	* لم يتم تنفيذ أي اتفاقية تتعلق بتوفير تمويل إضافي من المصارف المحلية * واصلت المؤسسة مراجعة نسبة الاحتياطي المستهدف السنوي

إنجازات المؤسسة خلال الفترة 2023_2024

الهدف الإستراتيجي	الإنجاز / التقييم
إنجاز مهمة الاصلاح المصرفي	* إعداد دليل واضح يحتوي على إجراءات تتعلق بعملية الإصلاح المصرفي والتدابير الإصلاحية التي تقرّها سلطة النقد الفلسطينية كما واصلت المؤسسة جهودها في إجراء التعديلات على قانونها
التحول لتطبيق نظام القسط المبني على المخاطر	* اعتماد مؤشرات نظام القسط المبني على المخاطر بنوعيها المؤشرات الكمية (الخاصة بالمؤسسة) والمؤشرات النوعية (الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية) تمهيدا لتطبيق النظام من النصف الثاني من العام 2024، ونظرا للظروف السياسية تم تأجيل التطبيق اعتبارا من النصف الثاني من العام 2025 * إجراء إختبارت متعددة السيناريوهات لتطبيق المعايير والمؤشرات الخاصة بنظام القسط المبني على المخاطر على المصارف الأعضاء وإعداد التقارير اللازمة إعتماداً على النتائج
إدارة عملية تعويض المودعين بكفاءة وفعالية	إنجاز دليل تعويض المودعين ومرفقاته وتطوير برنامج SCV والذي يعمل على مساعدة المؤسسة في عملية توريد البيانات من البنوك الى المؤسسة
الانتهاء من مرحلة التحضير لعملية التصفية	انجاز دليل التصفية ومرفقاته، وميثاق لجنة التصفية، واتفاقية البنك الوكيل وهي بطور الاعتماد من قبل مجلس الادارة
توعية الجمهور بأهداف المؤسسة	نفذت المؤسسة حملات توعوية للجمهور الفلسطيني حول المؤسسة وأهدافها، وتفعيل كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها، وتطوير موقعها الإلكتروني
الحفاظ على استمرارية العمل خلال فترة الحرب	أعدت المؤسسة دليلا يحتوي على كافة الإجراءات المتبعة للحفاظ على استمرارية العمل
الحفاظ على تنويع المحفظة الاستثمارية	تطوير استراتيجيات استثمارية ربع سنوية تركز على إدارة السيولة، التدفقات النقدية، وتوزيع استحقاقات الاستثمار
الحفاظ على أمن وسلامة معلومات المؤسسة	تحديث وتطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يتلائم مع الممارسات الفضلى
تعزيز حضور المؤسسة محلياً ودولياً	شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة محلياً وعالمياً، ويأتي ذلك تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرّامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، كما تقلدت إدارة المؤسسة عدة مناصب وشاركت بالعديد من اللجان الفاعلة لدى الهيئة الدولية لضامني الودائع

المؤشرات المالية للمؤسسة 2020_2024

	2020	2021	2022	2023	2024	نسبة النمو للفترة	معدل النمو السنوي	ملاحظات
إجمالي الودائع الخاضعة للقانون (مليون دولار)	14,482.7	15,667.3	15,683.2	16,739.4	17,866.6	23.37٪	7.22٪	تم استثناء نسبة النمو للعام 2022 من معدل النمو السنوي
الودائع للعملاء المؤمنين بالكامل (مليون دولار)	3,135.9	3,280.2	3,447.0	3,568	3,677.5	17.27٪	4.07٪	
عدد العملاء المؤمن بالكامل	1,680,770	2,033,232	2,206,648	2,271,886	2,294,850	36.54٪	4.17٪	تم استثناء نسبة النمو للعام 2021 من معدل النمو السنوي

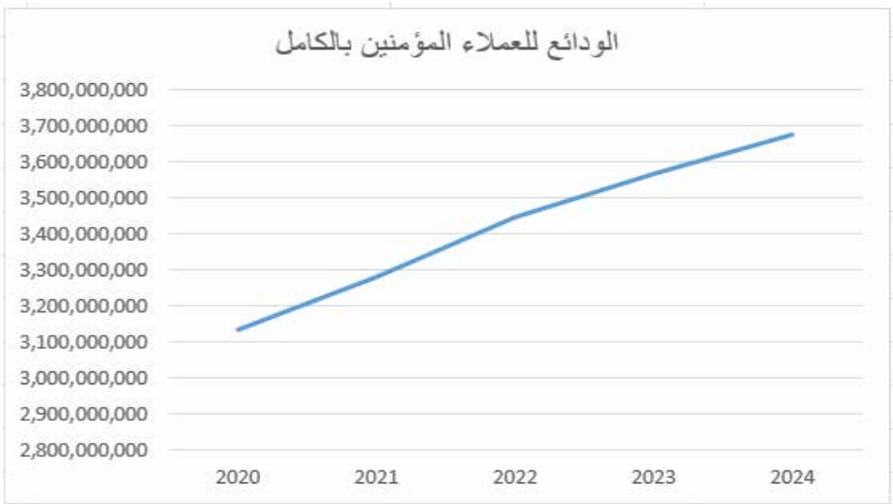

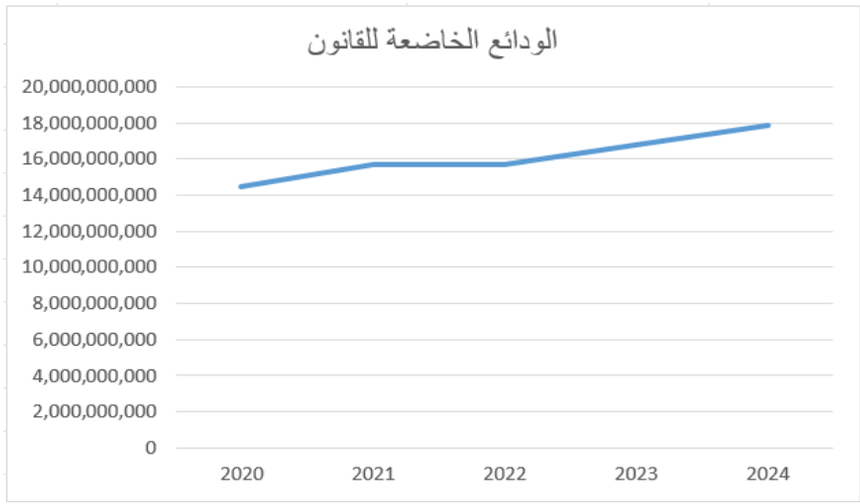

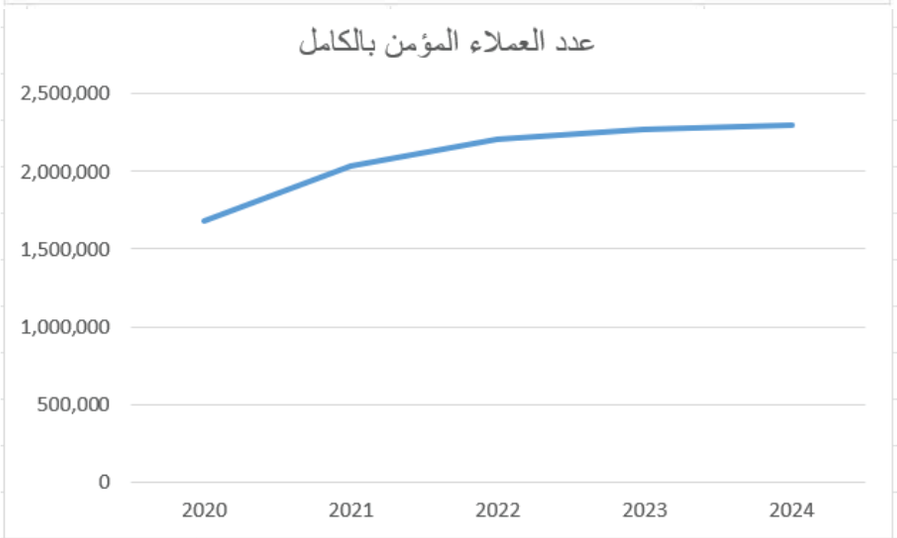

الاحتياطات ورسوم الإشتراك

	2020	2021	2022	2023	2024	نسبة النمو للفترة	معدل النمو السنوي
رسوم الإشتراك	21,798,290	14,321,444	29,801,432	30,687,391	31,499,591	44.50٪	**
إحتياطيات المؤسسة	212,022,443	229,405,254	264,256,188	302,022,465	343,069,101	61.81٪	12.82٪
نسبة الإحتياطي إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون		1.60٪	1.77٪	1.97٪	2.073٪		

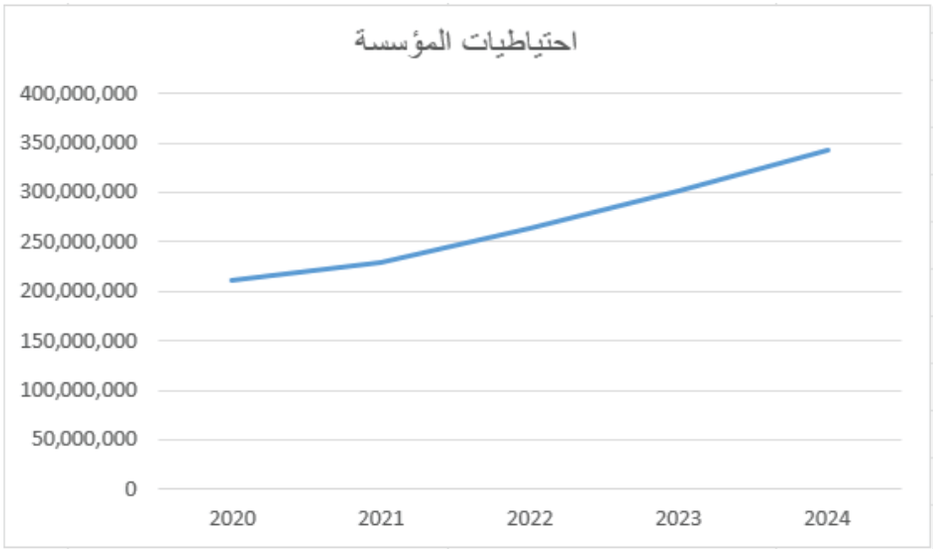

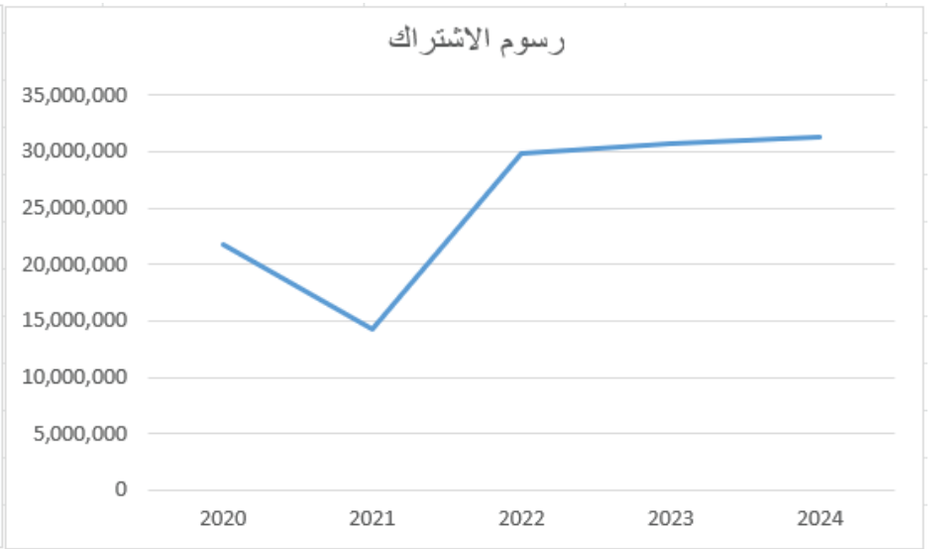

ملاحظات :

- تم تخفيض نسبة رسوم الاشتراك بداية العام 2020 لتصبح 0.2% بدلاً من 0.3% من متوسط الودائع الخاضعة للقانون وذلك استجابة لمواجهة جائحة كورونا
- اعتبارا من 2020/10/01 تم تخفيض نسبة رسوم الاشتراك مرة أخرى لتصبح 0.1% بدلاً من 0.2% من متوسط الودائع الخاضعة للقانون، واستمر ذلك حتى نهاية العام 2021
- تم رفع نسبة رسوم الاشتراك بداية العام 2022 لتصبح 0.2% بدلاً من 0.1% من متوسط الودائع الخاضعة للقانون

** من الصعب تحديد معدل النمو السنوي لرسوم الإشتراك وذلك لتعديلها مرة بالرفع ومرة بالتخفيض خلال السنوات المذكورة

إستثمارات المؤسسة

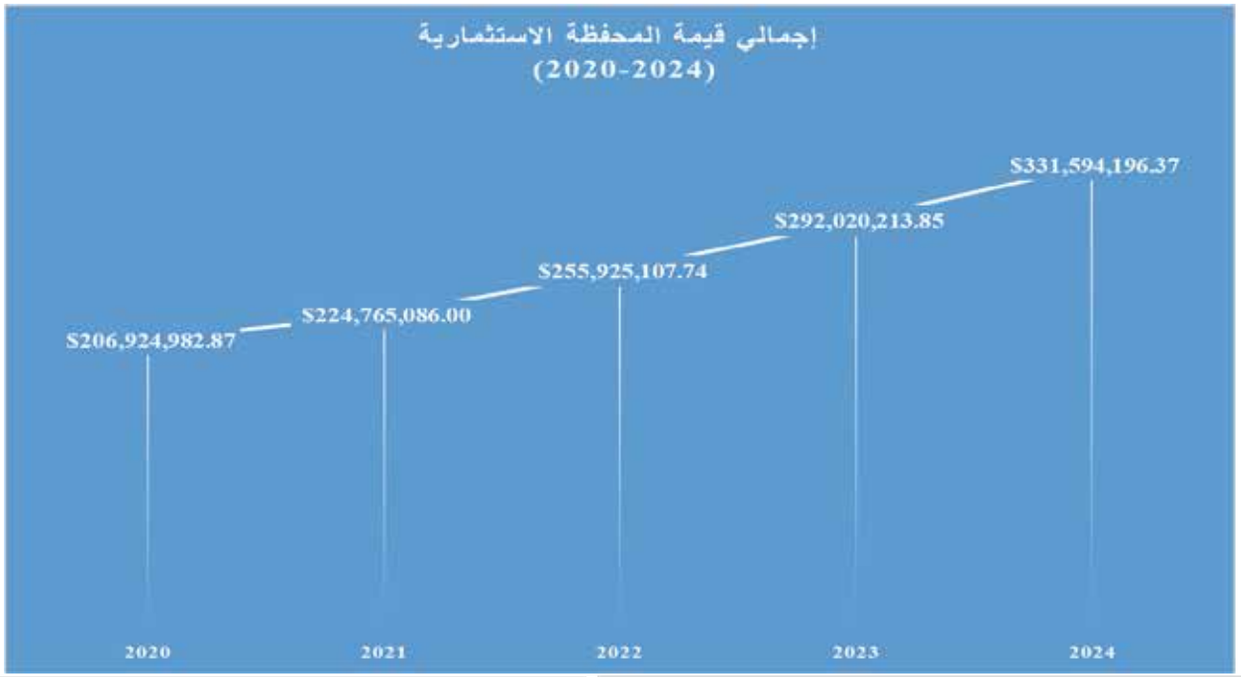

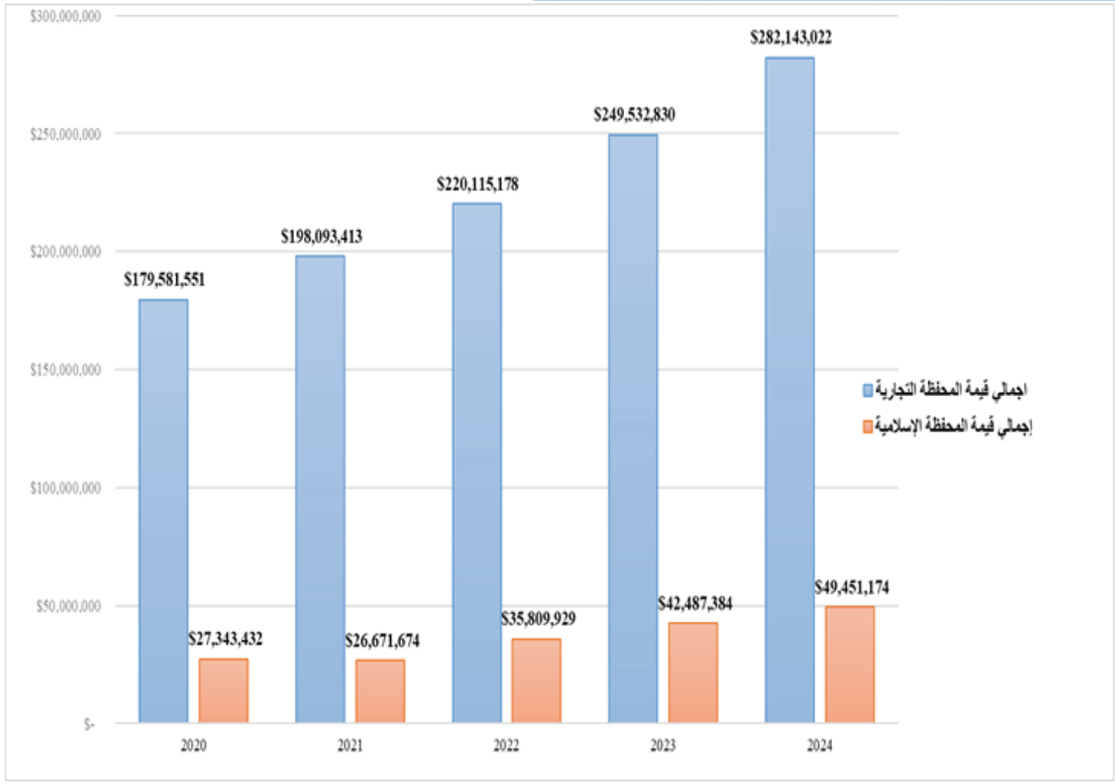

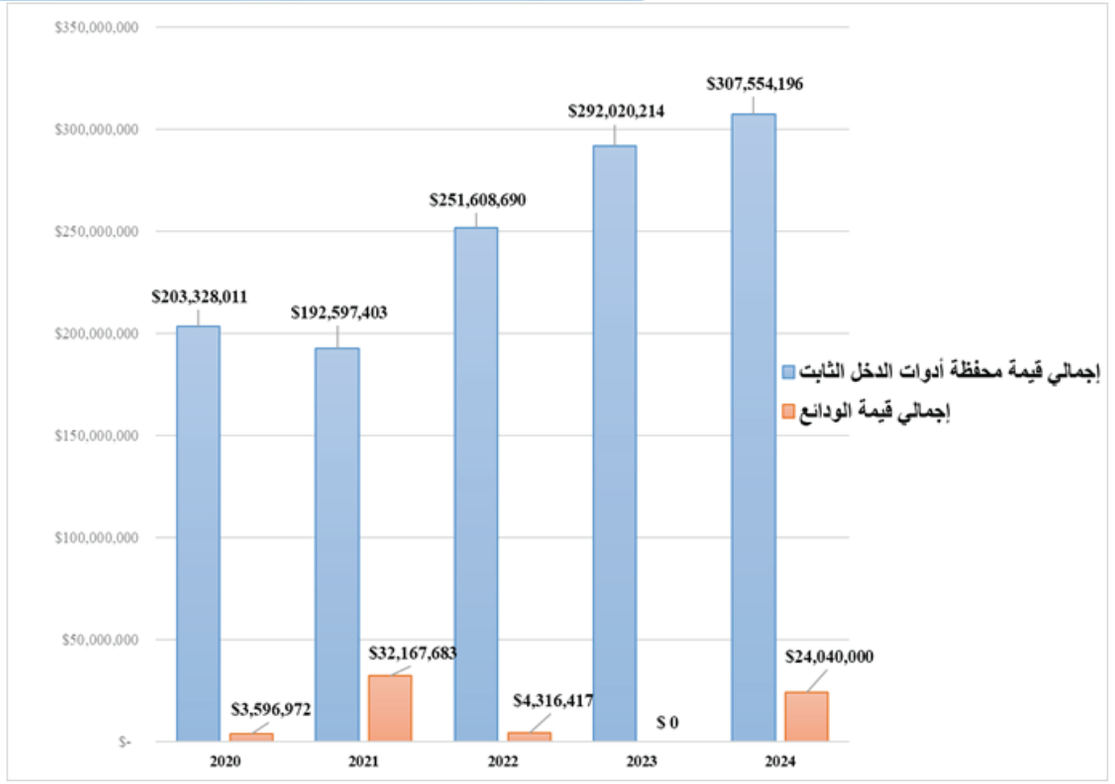

القسم الثالث

التخطيط الإستراتيجي

01
منهجية إعداد الخطة
2027 - 2025

02
التحليل الرباعي
SWOT

03
فرضيات الخطة

منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية 2025_2027

استندت المؤسسة في إعدادها للخطة على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التشاركي مع ذوي العلاقة من أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية بالمؤسسة، بالإضافة الى استرشادها لعدة مراجع منها :

* تقرير انجاز الخطة الاستراتيجية للفترة (2020-2024)
* التقارير المالية للسنوات للفترة السابقة
* الهيكل التنظيمي للمؤسسة
* موارد المؤسسة المتوفرة
* تحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات في المؤسسة
* المعايير الدولية والمبادئ الأساسية للهيئة الدولية لضامني الودائع

عقدت إدارة المؤسسة عدة اجتماعات مع كافة الدوائر والوحدات في المؤسسة لتحديد التوجهات الاستراتيجية للفترة القادمة وبناء على ذلك تمت صياغة وتحديد الأهداف الاستراتيجية القابلة للقياس، ومن ثم وُضعت مؤشرات الأداء لقياس مدى انجاز أهدافها بالإضافة الى تحديد إطار للمراجعة الدورية والتقييم لمستوى للإنجاز من قبل اللجان الدائمة على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة لمعالجة أي انحرافات قد تحدث ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة

التحليل الرباعي

S

* الجهة الرسمية الوحيدة في الدولة المسؤولة عن تعويض المودعين وتصفية البنوك المتعثرة

* الامتثال الى حد كبير بالمعايير والمبادئ الدولية.

* وجود مجلس إدارة داعم للتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

* إدارة جيدة لأصول المؤسسة.

* كفاءة الأدوات المالية المستثمر بها.

*بناء نظام الكتروني يعني بربط قاعدة بيانات البنوك مع المؤسسة، وكذلك انشاء نظام خاص بتعويض المودعين .

W

*عدم وجود خطة طوارئ واتفاقيات مع كافة أعضاء شبكة الأمان المالي تحدد المهام والمسؤوليات (هذا بما يتوافق مع المبدأ 6 من مبادئ الهيئة الدولية لضامني الودائع

* نقص الكادر البشري المؤهل في مجال تصفية البنوك المتعثرة وتصويب أوضاع المصارف

* عدم وجود خطة الطوارئ للمؤسسة

* عدم وجود اتفاقيات تمويل إضافي في حالة الطوارئ

O

* توفر الدعم المالي من جهات خارجية الأمر الذي يعمل على تطوير بيئة العمل في المؤسسة وقدراتها

* استحداث تغييرات على القانون من شأنها توسيع مهام المؤسسة

* توقيع مذكرات تفاهم من أجل تعزيز مكانة المؤسسة عالميا

* الحصول على عضويات مؤسسات ذات علاقة بعمل المؤسسة منها مؤسسات إسلامية

T

* تعرض القطاع المصرفي لازمات اقتصادية من شأنها التأثير على أدائه

* ضعف البنية التحتية الالكترونية لبعض البنوك وعدم قدرتها على تزويد المؤسسة بالبيانات الخاصة بها في الوقت المطلوب

*الوضع السياسي المتقلب في فلسطين والذي قد يؤثر على رسوم الإشتراك

* الظروف السياسية العالمية والتي قد تؤثر على نسب العائد على الاستثمار وبالتالي التأثير على معدل الاحتياطي في المؤسسة

فرضيات الخطة

إضافة مهام جديدة لتشمل صلاحيات أوسع للمؤسسة

عدم حدوث تغييرات جوهرية في القطاع المصرفي قد تؤثر على نمو الودائع

بقاء عدد البنوك الأعضاء دون تغيير

عدم تعرض أي من البنوك الأعضاء للتعثر

عدم حدوث تغييرات سياسية جوهرية

اعتماد التعديلات الخاصة بقانون المؤسسة

القسم الرابع

الأهداف الإستراتيجية

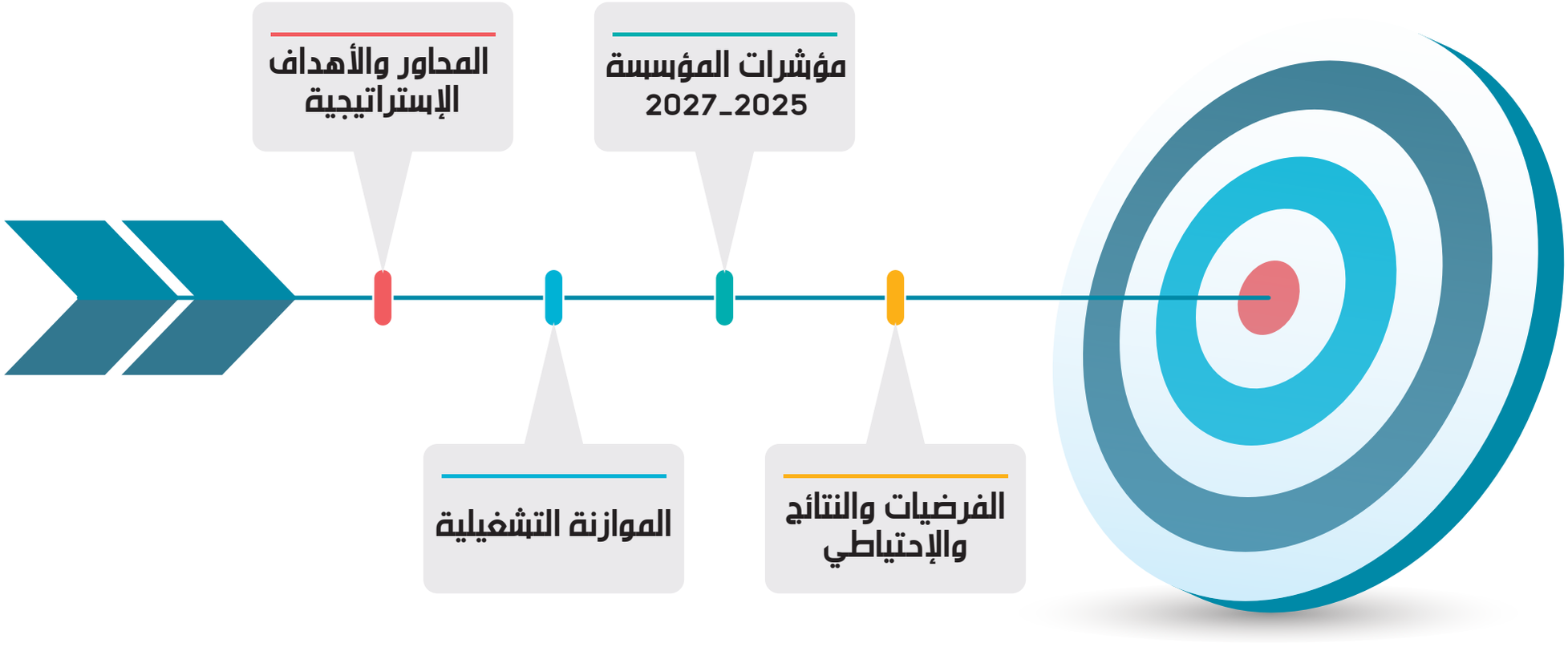

المحاور والأهداف الاستراتيجية

المحاور الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	السياسات
مهام المؤسسة	الوصول إلى الاحتياطي المستهدف للمؤسسة حسب السنوات المخطط لها	* تطبيق نظام القسط المبني على أساس المخاطر * الاستثمار الأمثل لاشتراكات المؤسسة بأفضل عائد ممكن
	تنمية استثمارات المؤسسة	* رفع قيمة المحفظة الاستثمارية للمؤسسة من خلال استثمار رسوم الاشتراك في أدوات مالية تحقق الربحية والأمان والسيولة * الحفاظ على التنوع في الإستثمارات من ناحية التصنيف الإئتماني والتوزيع الجغرافي، والآجال
	إستكمال جهوزية المؤسسة لتطبيق مهمة تقليل الخسائر Loss minimizer للمصارف التي من المحتمل انهيارها وبحسب قرار سلطة النقد الفلسطينية	* إعداد واعتماد كافة السياسات والاجراءات الخاصة بتمويل التدابير الإصلاحية للبنوك الأعضاء من قبل المؤسسة * اعتماد دليل يختص بالتدابير الإصلاحية المقرة * مواصلة عمل اللجنة على تعديل القانون خلال الفترة المخطط لها ليتم اعتماده ونشره في الجريدة الرسمية 2026-2027
	التحول من نظام استيفاء الرسوم الثابتة الى نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر	*تطوير إطار وآلية وتحديد معايير التقييم القائم على أساس المخاطر * إجراء تقييم نوعي وكمي بناءً على المؤشرات المعتمدة لتقدير درجة مخاطر كل بنك

المحاور والأهداف الاستراتيجية

المحاور الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	السياسات
مهام المؤسسة	استكمال جهوزية المؤسسة للقيام بمهام عملية التصفية	* مراجعة كافة الأطر القانونية ذات العلاقة بعملية التصفية * اعتماد الدليل من قبل لجنة التصفية ومجلس الإدارة
	تقليص الفترة الزمنية لتعويض المودعين لتصبح سبعة أيام عمل	*تطوير برنامج الكتروني يسهل عملية استيراد البيانات من البنوك الأعضاء ليتم التأكد من دقة البيانات حول الودائع والمودعين *اعتماد دليل وإجراءات للتعويض ومراجعته دوريا ليعكس أي متغيرات في المعايير المحلية والعالمية *اجراء اختبار محاكاة لعملية تعويض المودعين على أحد البنوك خلال العام 2025 بهدف التأكد من دقة النظام ومخرجاته وجهوزيته لتتمكن المؤسسة من تطبيقه على جميع البنوك

المحاور والأهداف الاستراتيجية

المحاور الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	السياسات
ذوي العلاقة مع المؤسسة	زيادة مؤشر الوعي عند الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين	* اعداد وتطبيق خطط توعوية سنوية وفق آليات التواصل الأمثل * تعزيز التعاون مع البنوك الأعضاء بهدف نشر الوعي للجمهور بنظام ضمان الودائع
	بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم	*توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات ضمان حول العالم *الانتساب الى عضويات مؤسسات ذات علاقة بعمل المؤسسة
	تعزيز العلاقات مع شبكة الأمان المالي	* توقيع مذكرات تفاهم مع أطراف شبكة الأمان المالي الفلسطيني

خطة الطوارىء

تعمل المؤسسة تزامنا مع البدء بتنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بالخطة الاستراتيجية بإعداد خطة طوارئ خاصة بالبنوك الأعضاء، وذلك بالتعاون والتنسيق مع شبكة الأمان المالي من أجل تحديد المهام والأدوار في عملية حل البنك (وفقا للمبدأ السادس من المبادئ الأساسية للهيئة الدولية لضامني الودائع)

وفي هذا الصدد؛ ستعمل المؤسسة على:

- تعزيز قدرة المؤسسة للاستجابة بفعالية لمخاطر إحتمالية تعثر أحد البنوك الأعضاء ولغيرها من الأحداث غير المتوقعة من خلال وضع سيناريوهات مختلفة لعملية حل البنك

- تشارك المؤسسة بانتظام في تمارين المحاكاة المتعلقة بالتأهب للأزمات وإدارتها على مستوى النظام المصرفي بالتنسيق مع سلطة النقد

- عقد اتفاقيات بهدف تأمين تمويل إضافي للمؤسسة back-up funding بالتنسيق مع سلطة النقد، ويستخدم هذا التمويل في حال الحاجة له وأيضا لدعم احتياطيات المؤسسة، من جهات خارجية

- تعمل المؤسسة على تشكيل لجنة خاصة بشبكة الأمان المالي تتعلق بإدارة الأزمات والطوارئ وذلك لضمان التنسيق والتواصل المستمر فيما بين أعضائها

- استكمال المراجعات المتعلقة بتعديل القانون ليتم اعتماده بصورته النهائية مما يمنح المؤسسة صلاحيات أوسع تمكنها من أداء دورها بكفاءة وفاعلية

الموازنة التشغيلية
2027_2025

*** قائمة الدخل الشامل: 2025 -2027**

- نسبة نمو سنوية على ايراد رسوم الاشتراك تقارب 5.5% ابتداءً من العام 2026 مقارنه مع العام 2025 حيث تم افتراض اعتماد نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر مع البنوك الأعضاء بنسبة 0.316% ابتداءً من منتصف العام 2025

- افتراض نسبة نمو على المصاريف المتعلقة بنفقات الموظفين بـ 5% سنويا وباقي المصاريف بنسبة 10% سنويا ابتداءً من العام 2026 إستناداً على الموازنة المعتمدة للعام2025

- بالنسبة لصافي ايراد المحفظة الاستثمارية للسنوات من 2025-2027 تم اعتماد نسب العائد المتوقع على الاستثمار للمحفظة 3% سنويا وذلك بناء على معدل العائد للسنوات السابقة

الموازنة التشغيلية
2027_2025

Statement of Comprehensive Income for the year ended 31.12.2024

($/Thousands)

	Actual	Plan		
Income	**2024**	**2025**	**2026**	**2027**
Subscription Fees	31,500	43,062	59,732	63,017
Net Investment Revenue	10,714	11,584	13,680	15,934
Net Income	**42,214**	**54,646**	**73,412**	**78,951**
operating expenses				
Salaries and Related costs	727	856	898	943
Fees and Subscriptions	54	58	64	71
BOD and Committees	42	52	52	52
Legal and professional consultancy	25	51	56	61
Other General Expenses	190	585	643	707
Total Operating Expenses	**1,037**	**1,601**	**1,713**	**1,835**
Net Revenue	**41,177**	**53,045**	**71,694**	**77,107**

- الموازنات الفعلية لقادم السنوات قد تختلف عما هو معروض في الجدول أعلاه

مؤشرات المؤسسة

2027_2025

	2025	2026	2027	نسبة النمو
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	19,111,922,479	20,444,023,475	21,868,971,912	
متوسط الودائع الخاضعة لأحكام القانون	17,907,518,311	18,892,431,818	19,931,515,568	5.5٪
الإشتراكات المتوقعة	43,062,269	59,731,864	63,017,116	5.5٪

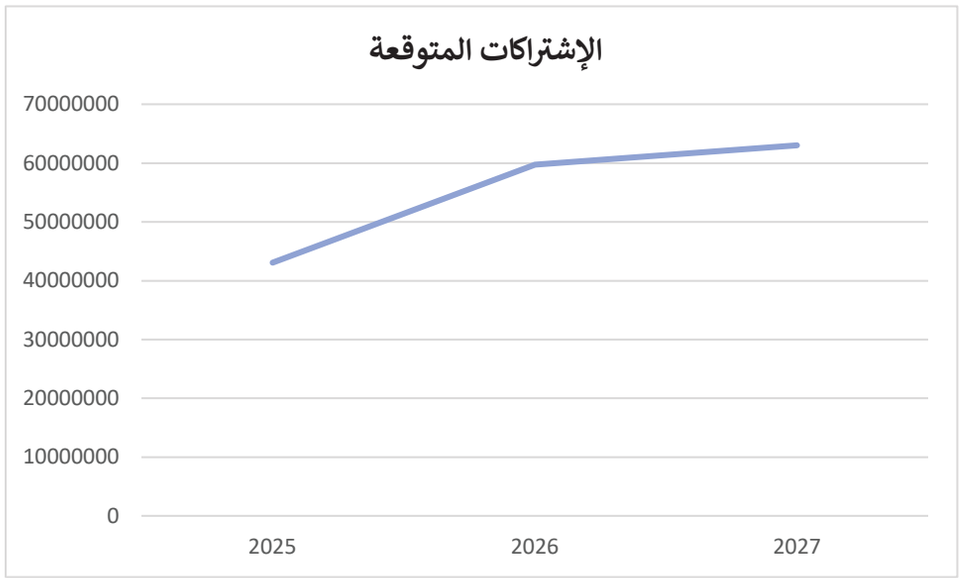

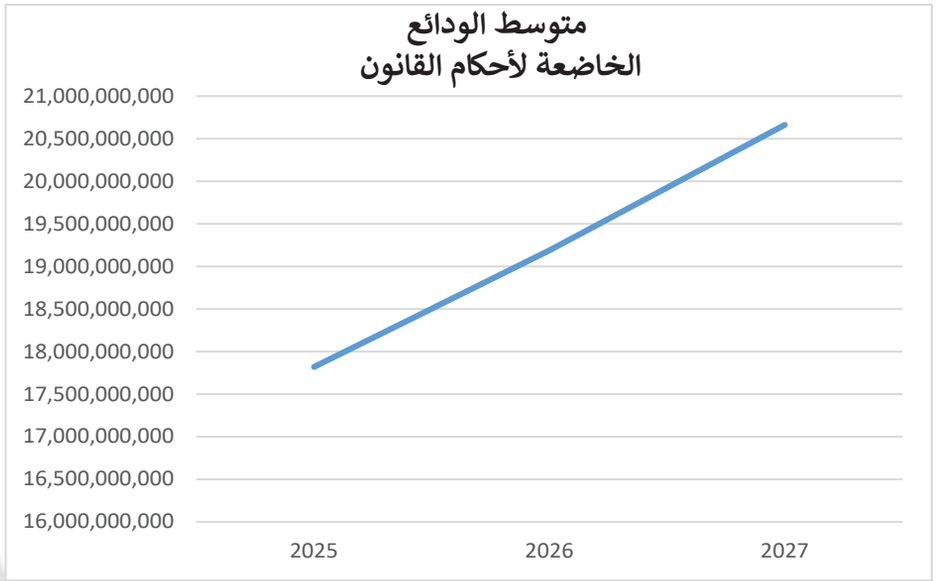

	2025	2026	2027
عدد المودعين في الجهاز المصرفي	2,531,180	2,604,078	2,679,076
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون	2,519,837	2,592,156	2,666,551
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل	2,363,696	2,434,607	2,507,645
نسبة عدد المودعين المضمونين بالكامل / عدد المودعين الخاضعين للقانون	93.80٪	93.9٪	94٪

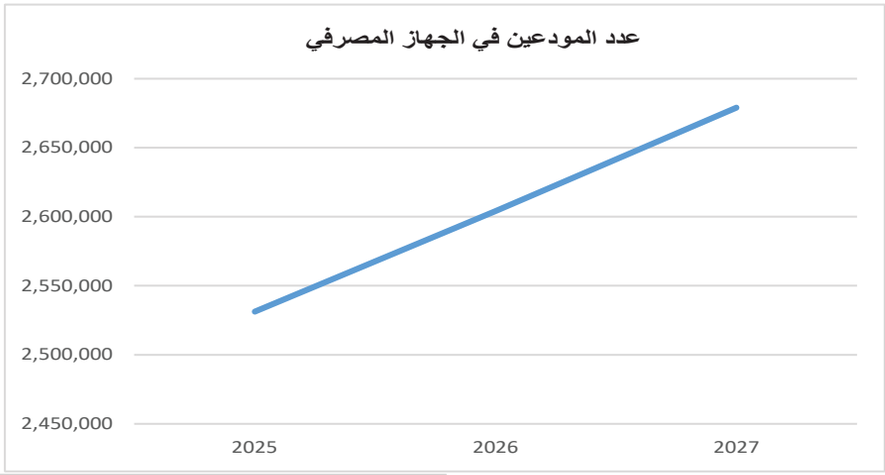

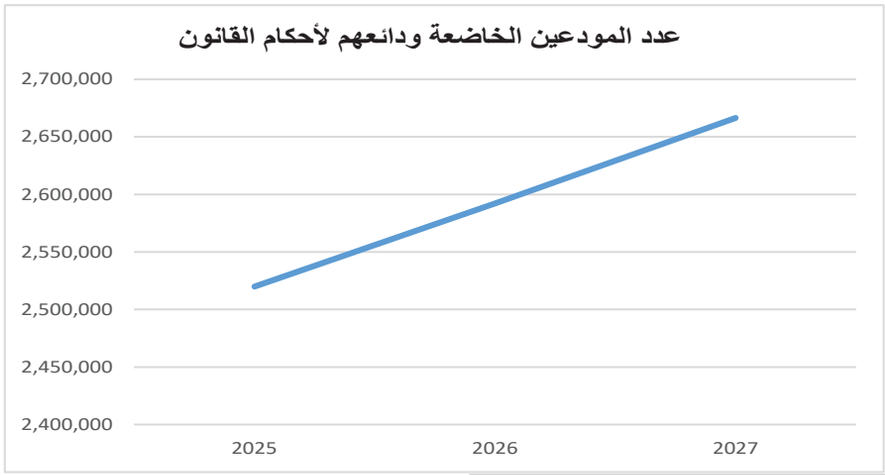

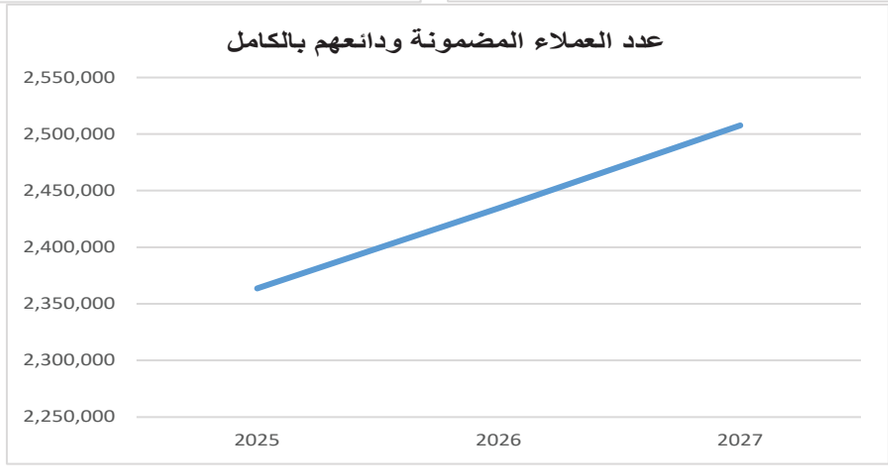

*** فرضيات احتساب احتياطي المؤسسة المستهدف :**

- نقطة الأساس لرسوم الاشتراك الفعلية هي نهاية العام 2024
- متوسط الودائع الخاضعة للقانون للعامين 2024، 2025 وفق الموازنة التقديرية للعام 2025
- نسبة نمو سنوية على متوسط الودائع الخاضعة للقانون (التي يتم احتساب رسوم اشتراك بناءً عليها) 5.5% ابتداءً من العام 2026
- نسبة العائد على الاستثمار 3%
- متوسط نسبة رسوم الاشتراك المبنية على المخاطر بداية من النصف الثاني من العام 2025 تقدر ب 0.316%
- إعتماد البيانات المالية كما بتاريخ 2024/06/30 لقياس المؤشرات الكمية لنظام القسط المبني على المخاطر
- إستثناء التسهيلات الحكومية من احتساب التركزات الائتمانية عند احتساب القسط المبني على المخاطر

*** النتائـــــج:**

- حال تطبيق نسبة ثابتة 0.2% يكون الوصول الى الاحتياطي المستهدف في العام 2031
- تطبيق نظام الأقساط المبني على المخاطر بمتوسط نسبة متغيرة تقدر بـ 0.316% يقلص فترة الوصول الى الاحتياطي المستهدف لتصبح في العام 2028
- لا يوجد تأثيرعلى فترة الوصول الى الاحتياطي المستهدف بعد خصم رسوم الاشتراك لقطاع غزة للربع الأخير 2024 والنصف الأول من العام 2025

* الاحتياطي المستهدف خلال فترة الخطة (2025-2027):

	2025	2026	2027	2028
إجمالي الاحتياطي المستهدف	396,264,311	468,120,059	545,402,291	628,449,909
نسبة الاحتياطي الى الودائع الخاضعة لأحكام القانون	2.213٪	2.478٪	2.736٪	2.989٪

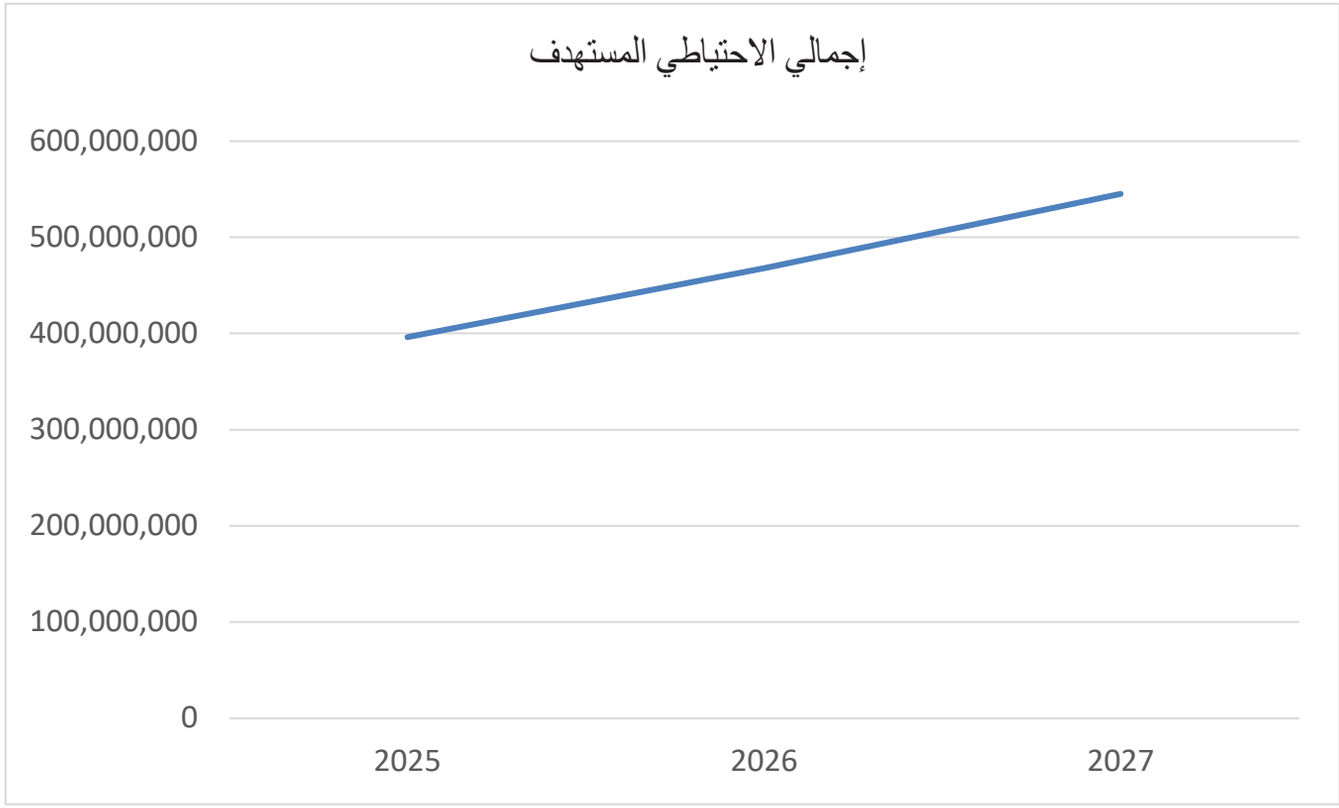

Thank You

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION